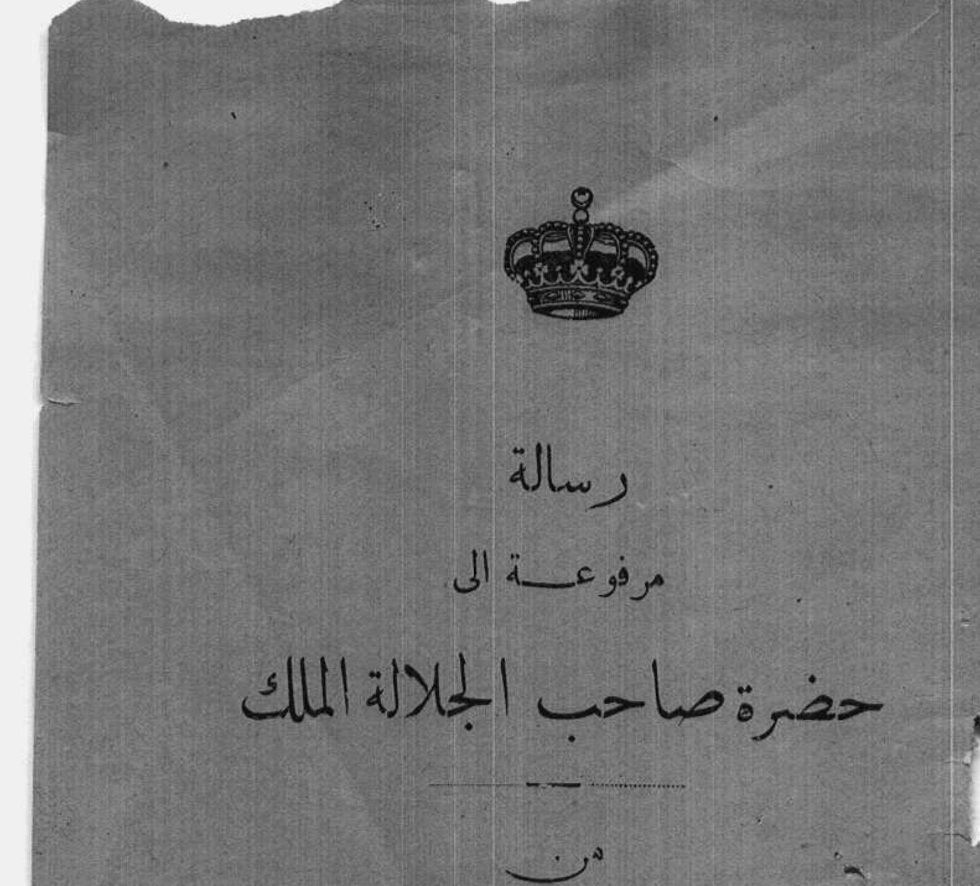


رسالة

مرفوعـــة الى

حضرة صاحب الجلالة الملك

من

احمد حسين

رئيس جمعية مصر الفتاة

١٥ اكتوبر سـنة ١٩٣٦



بسم الله الرحمن الرحيم

مولاى يا صاحب الجلالة

عندما وجفت القلوب . وهلعت الافئدة . وعم الجزع فى كل مكان لوفاة صاحب الجلالة الملك العظيم الراحل ... وتساءل الناس حيارى ما الذى تخبؤه الاقدار لمصر وأى مستقبل مظلم ينتظرها بعد احتجاب ذلك العاهل . الذى كان حصنا لها . وملجأ من عوادى الدهر وزوابعه ـ لم يتزعزع أيمان مصر الفتاة لحظة أن الملك الجديد سيكون خير خلف لخير سلف ... لا بل زاد أيماننا بأن أيام الملك الجديد ستكون كلها أيام مجد وفخار وانتصارات ذلكم يامولاى أنكم زعيم الجيل الجديد .. والجيل الجديد هو الذى سيحقق لمصر كل ما تصبو اليه وهو الذى سيبعث مجد مصر الماضى ويسمو بها الى أوج المعالى لتكون منارا للعالمين كما كانت دائما ابدا فى كل عصور التاريخ . الجيل الجديد هو الذى سيسدل الستار نهائيا على هـذا الماضى القريب والذى كان رمزا للعبوديه والجهل والضعف والتخلف وهو الذى سيجلوا الصدأ الذى علق بالنفوس وسيحطم تعويذة الجبن ويملأ القلوب ثقة واعتدادا وشجاعة . وهو الذى سيرى انهيار مدنيات المادة والتى قامت على الحديد والنار والجبروت والطغيان ويرى على انقاضها مدنية مصر المشرقة مدنية الروح والسلام والعلم .

الجيل الجديد الذي جعل غايته أن يرى مصر فوق الجميع تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتزعم الاسلام .... هذا الجيل يا مولاي يرى فيكم رمز أمانيه ومعقد رجائه ... يرى فيكم الملك المهدي الذي سيقود مصر الى النصر ومن أجل هـذا فنحن نرفع اليوم الى سدتكم العالية رأينا في المعاهدة المعروضة على مصر مناقشين نصوصها محددين موقفنا منها مقترحين الحلول لعلاج نقائصها باسطين آمالنا وأمانينا وشارحين برنامجنا وغايتنا .

وكل الذي نطمع فيه يا مولاي أن يحظى ذلك بالتفاتكم السامي ورضائكم المقدس .

وأني باسم شباب مصر بأسرها أقدم لمولاي أخلاصي الذي لا حد له وخضوعي وأجلالي .

الخادم المطيع

احمد حسين

رئيس جمعية مصر الفتاة

رأى جمعية مصر الفتاة

فى معاهدة سنة ١٩٣٦

المطروحة على الشعب لابداء رأيه فيها

١ ــ تاريخ المفاوضات بين مصر وانجلترا

معلوم ان مصر مذ قامت بثورتها الكبرى فى سنة ١٩١٩ وقد اتخذت المفاوضة مع الانجليز والتفاهم معهم احدى الوسائل لحل القضية المصرية . فقد ظهر بوضوح منذ الدقيقة الاولى أن انجلترا تخسر كثيرا بعدائها للمصريين وأن الوقت الذى كانت تحكم فيه الشعوب بقوة السيف والنار قد انقضى منذ امد بعيد وأصبح الاساس الذى تعتمد عليه الادارة فى عصرها الحاضر هو التفاهم والتعاون بين ذوى المصالح المشتركة .

على هذا الاساس دخلت مصر مع انجلترا فى مفاوضات (سعد ــ ملنر) ومفاوضات (عدلى كيرزون) و (ثروت ــ تشمبرلين) ثم (محمد محمود والنحاس ــ هندرسون) ولقد فشلت كل هذه المفاوضات المتعاقبة لان انجلترا كان يخيل لها دائما انها تعطى مصر منحا وأن مصر تطلب كثيرا وتغالى فى الطلب . بينما كانت مصر تطلب حقا لا منحة . ولذلك فلم يكن يرضيها الا التمسك بحقها الكامل فى أن تكون دولة سيدة تحمى نفسها بنفسها حرة من كل قيد وتتكيف الا بما تلتزم به حرة راضية

مختارة طبقا لما تراه فى مصلحتها الشخصية .

وقد كان الملحوظ دائما عند الكلام على استقلال مصر أن السودان جزء منها لا يتجزء وان الاستقلال المنشود هو لوادى النيل بأسره من المنبع حتى المصب ـ وهكذا رفض الجانب المصرى دائما أن ينظر للمفاوضات على اعتبارها منحا تستجدى كما عز على الانجليز أن ينظروا للمفاوضات على اعتبارها حقوقا تؤدى ومن هنا فقد فشلت جميع المفاوضات السابقة وقد كان المصريون يطمئنون دائما لفشلها ويقابلونه بفرح وابتهاج وحماسة . . بل وكان الرفض دائما مظهرا من مظاهر حيوية الامة وقوتها ونضوجها وقد كان المشاهد دائما ان المصريين كانوا يمتلئون عقب فشل كل مفاوضة عزما جديدا وإيمانا بحقهم وثقة بانفسهم وكانوا يظهرون أستعدادا قويا لمواصلة الكفاح فى اصرار وقوة ليحصلوا على حقهم كاملا وسيادتهم غير منقوصة .

والمتتبع لتاريخ المفاوضات لا يسعه الا ان يلاحظ ان نتائج هذه المفاوضات كانت تتدرج دائما نحو الاحسن فكان كل مشروع معاهدة يعرض على مصر يفضل المشروع السابق وهكذا وعلى ذلك فقد تمخضت آخر مفاوضات بين مصر وانجلترا فى سنة ١٩٣٠ عن مشروع معاهدة يفضل جميع المشاريع السابقة له على أن التقدم كان طفيفا لم يكن يتناسب مع ما كان يمكن أن تبلغه مصر من التقدم لو أنها قبلت احد المشاريع السابقة . . . ولكن الظروف التى كانت تحيط بهذه المفاوضات كانت تحمل

المفاوض المصرى على القبول المبدئ، لهذا التطور المحدود ولقد كانت هذه الظروف التى اشرنا اليها والتى صاحبت المفاوضات فى مصلحة انجلترا دائماً فقد خرجت من الحرب العظمى وهى سيدة البحار بلامنازع . . وفى يدها مصاير الامم وميزان الحقوق فلا عجب أن كانت آمنة مطمئنة على امبراطوريتها الضخمة وليس يعنيها فى قليل أو كثير ان ترضى المصريين وان تسعى لاكتساب ودهم وصداقتهم بان ترد لهم حقوقهم المغتصبة أو بعض هذه الحقوق .

٢ — تغير الظروف واختلال التوازن فى البحر الابيض

على أن هذه الظروف التى كانت فى مصلحة انجلترا ضد مصر قد تغيرت تغيرا كليا منذ آخر مفاوضة أى منذ سنة ١٩٣٠ فقد تمخضت هذه السنوات الست الاخيرة عن ابراز منافس قوى لانجلترا فى البحر الابيض ينازعها السيادة ويهدد مواصلاتها ويمتلىء بالمطامع والآمال والتى لا ترضى بأقل من جعل البحر الابيض بحيرة رومانية ونعنى بهذا المنافس الخطر موسولينى أو أيطاليا الفاشستية ولقد قامت الازمة الأيطالية الحبشية وتطورت الى الحرب المشهورة فوقفت انجلترا منها ذلك الموقف المعروف فالبت الدول باسرها على ايطاليا محاولة القضاء عليها ولكن أيطاليا خرجت فائزة منتصرة فاحتلت بلاد الحبشة وبهذا نفذت الى قلب افريقيا واخذت تهدد الاستعمار الانجليزي فى افريقيا وجثمت على مواصلات انجلترا وضيقت عليها الخناق وخرجت

ايطاليا من الحرب أكثر قوة واعتزازا بانتصارها على انجلترا اوبالاحرى على سياستها وهكذا اصبحت أشد خطرا وبأسا من ذى قبل .

ولقد كان من الواضح أبان اشتداد هذه الازمة ولا يزال واضحا كذلك أنه فى حالة وقوع اشتباك بين انجلترا وايطاليا فأن انجلترا تخسر كثيرا من جراء هذا الاشتباك على الاقل فى مقدمة هذه الحرب فان غواصات ايطاليا وطياراتها من الكثرة والاستعداد والتفوق بحيث يمكنها أن تحطم قواعد الاسطول البريطانى وأن تلحق به خسائر فادحة

ولقد اظهرت هذه الازمة كذلك مقدار حاجة انجلترا الى معونة مصر الصادقة .. ومقدار حاجة انجلترا الى ان تكون مصر حليفة لها وحليفة قوية مستعدة بالمال والرجال والعدة والذخيرة وظهر أنه خطر مابعده خطر أن تبقى مصر ضعيفة مهيضة الجناحين ولا تحمل لها ودا أو صداقة .

وهكذا تحولت الظروف برمتها الى صالح مصر وأصبحت فى موقف ترجو فيه انجلترا صداقتها وتحالفها وترغب فى تقويتها واصبح من حق مصر وفى متناول يدها ان لا تمنح صداقتها وتعاونها الا فى مقابل الثمن الذى ترتضيه .. وماذا يمكن ان يكون الثمن الذى ترتضيه مصر الا ان تحصل على حقوقها المسلوبة وان تسترد استقلالها الكامل وسيادتها على السودان وان تجلو الجنود الانجليزية من فوق ارضها حيث لا يصبح هناك مبرر لوجودهم ..

هذا هو الوضع الذي آلت اليه مصر بمجرد قيام الحرب الايطالية الحبشية ولم تتردد مصر فى انتهاز الفرصة فقام شبابها بقومته المشهورة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وتحالفت احزاب الامة فى جبهة واحدة وتحولت مصر ابتداء من مالكها الى اصغر فلاح الى رجل واحد وصوت واحد وعزم واحد وهو الحصول على استقلال مصر التام وتبين الانجليز منها العزم والجد فجنحوا الى مسالمتها وتقدموا يشترون رضاها وصداقتها .

٣ ـ خطأ الجبهة الوطنية فى طلب معاهدة سنة ١٩٣٠

تقدمت الجبهة الوطنية بمطالبها الى الانجليز وبدلا من ان تتصرف التصرف المنطقى فى هذه الحالة فتطلب ما اعتادت مصر ان تطالب به دائما وهو السيادة الكاملة والاستقلال التام لمصر والسودان والجلاء عن ارض مصر . . بدل أن تطلب هذه المطالب التى طالب بها سعد باسم الامة المصرية ورفض دائما أن يتعاقد الا اذا اجيب اليها : وبدلا ان تتشدد الجبهة الوطنية أكثر من تشددها بالامس عندما كانت الظروف فى غير مصلحتها وبعد ان اصبح التشدد منتجا وواجبا اذا بها تتساهل وتتراجع فتلخص مطالبها فى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٠ . وقد كان هذا الطلب غلطة سياسية كبرى وتجنيا على الوطنية المصرية الى ابعد حد وتضييع لفرصة ذهبية قلما يسمح الزمن بمثلها للحصول على الحق عن طريق المفاوضات :

فهو اولا قد وصم مصر بأشنع الوصمات اذ جعلها تقبل فى

سنة ١٩٣٦ مارجبت برفضه فى سنة ١٩٣٠ فكأنها تسير القهقرى طوال هذه الست سنوات فرضيت بما لم ترض به بالامس وهى بهذا تعترف وتسجل على نفسها انها كانت مخطئة اشد الخطأ يوم ان رفضت هذه المعاهدة فى سنة ١٩٣٠ إذ أنها ضيعت على نفسها ست سنوات كاملة كان يمكن ان تتطور فيها تطورا عظيما نحو استكمال الاستقلال :

وقد كانت هذه الملاحظات والاعتراضات هى التى جابهنى بها العمال الانجليز عند ما سافرت الى لندن فى الشتاء الماضى للتحدث فى القضية المصرية . فحيثما ذهبت وأنى توجهت لم اكن اسمع من زعماء حزب العمال الا اللوم والتقريع فهذا الميجر اتلى زعيمهم البرلمانى وهذا المستر لانسبورى زعيمهم السابق وهذا سكرتير الحزب وذلك من وزرائه الكل كانوا يعترضون على ويقولون كيف تطالبون اليوم بما رفضتموه منذ ست سنوات لقد قتلتم المسكين هندرسون برفضكم معاهدته واليوم تستجدون هذه المعاهدة : ما اعجبكم ايها المصريون وما اغربكم : ؟؟ وهكذا سيل من التقريع والاتهامات لم اكن استطيع ايقافه الا بان اقول لهم ومن الذي قال لكم ان مصر ترضى اليوم بما رفضته بالامس انما نريد حقنا الكامل فى السوذان و نريد جلاء كاملا و نريد إلغاء الامتيازات وما اشارة الجبهة الوطنية الى معاهدة سنة ١٩٣٠ الا فيما يتعلق بالتحالف والصداقة مع انجلترا فقط : ولكنى كنت اشعر فى قرارة نفسى ان مصر قد هزمت سياسيا عندما

طالبت بمعاهدة سنة ١٩٣٠ لأنها قد ارجعت نفسها الى الوراء خمس سنوات او ستة وأغفلت الظروف الجديدة التي طرأت على الموقف والتي جعلتها أقوى عشرات المرات منها الامس، التي كان يمكن أن تؤدى الى تحقيق الامانى القومية بأسرها

٤ ـ اعتبار معاهدة سنة ١٩٣٠ مثلا أعلى جعلنا لا نحصل عليها

على أن مأخذا ثانيا يؤخذ بشدة على طلب معاهدة سنة ١٩٣٠ كان من نتائجه عدم توفيق المفاوض المصرى فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وهو خلو هذا الطلب من المهارة السياسية وجهل القائلين به بأبسط قواعد المساومات . . فعند ما أطلب معاهدة سنة ١٩٣٠ فقد جعلت مثلى الاعلى هو هذه المعاهدة وأن هذه هى أقصى مطالبي . ولما كانت كل مفاوضة تنتهى حتما بأن يتنازل كل طرف عن أقصى مطالبه ويرضى بشىء من التساهل حتى تتقارب وجهات النظر . . فقد أصبح مفهوما منذ اللحظة الاولى أن مصر وقد حددت مطالبها بمعاهدة سنة ١٩٣٠ أنها لن تحصل على هذه المعاهدة بل على أقل منها والا فما معنى المفاوضات وما معنى استغراقها لعدة أشهر الا أن يكون المفاوض الانجليزي يحاول الانتقاص من مطالب المفاوض المصرى والضغط عليه فى أكثر من ناحية حتى يأخذ منه أكثر ما يمكن اخذه .

كنت أفهم ويفهم معى كل ذى منطق سليم أن الجبهة الوطنية اذا كانت تطمع فى معاهدة سنة ١٩٣٠ أن تجعل مطالبها التي تتمسك بها بحيث تفوق معاهدة سنة ١٩٣٠ بمراحل فيحاول الانجليز أن يرجعوا المصريين اليها أما أن يطلبها المفاوض المصرى

فلم يكن لهذا الطلب الا نتيجة واحدة وهي هذه المعاهدة الجديدة والتى لم تقبل مصر عنلها من قبل فان شروطها العسكرية (والشروط العسكرية هي كل القضية المصرية) لم يسبق أن احتوتها أى معاهدة من المعاهدات السابقة منذ أن دخلت مصر فى مفاوضات مع انجلترا . فلم يحدث من قبل فى أى معاهدة من المعاهدات أن طلب الانجليز من المصريين أن ينشئوا لهم ثكنات على الطراز الحديث تتكبد مصر عشرة ملايين من الجنيهات أى ما كثرما يتكلف خزان أسوان منظم الثروة المصرية بأسرها ... فقد كان الاتفاق أن تقدم مصر لانجلترا المكان الصالح لايواء جنودها فى الاسماعيلية ولما كان يوجد فى الاسماعيلية حالا ثكنات تكفي لخمسة آلاف جندى وخمسمائة وكان الحد الاقصى للقوات البريطانية هو ثمانية آلاف فكان المطلوب من الحكومة المصرية أن تعد مكانا لايواء الفى جندى وهذا ما لا تصل تكاليفه لاكثر من مائة الف جنيه بأى حال من الاحوال ..

ولم يحدث قبل اليوم فى أى معاهدة من المعاهدات أن طالبت انجلترا انشاء طرق تشق مصر من شمالها الى جنوبها وتكبد الخزانة المصرية ما لا تطيق فى سبيل تسهيل مهمة الاحتلال ولم يحدث فى معاهدة من المعاهدات أن كلفت مصر بانشاء المطارات للانجليز حيثما يريدون ... ولم يحدث أن سمح للانجليز فى حالة الطوارىء أن يملاوا مصر بقواتهم البرية والهوائية وان يستخدموا مواصلات مصر وأن يفرضوا على مصر الاحكام العرفية ومراقبة الصحف المراقبة الجدية ...

كل هذا لم تشتمل عليه اى معاهدة من المعاهدات السابقة ونحن نطالب من الحكومة القائمة أن تدلنا على نص واحد يماثل هذه النصوص والتى سنعود لتبيان ما فيها من افتئات على حقوق مصر وسيادتها بما لم تسجله معاهدة سابقة ... ولم يكن ذلك الا النتيجة الطبيعية لجعل معاهدة سنة ١٩٣٠ هى المثل الاعلى لمطالب المصريين ...

ما هو التعليل الحقيقي لهذا التصرف ... ما هو السر فى ان هؤلاء الذين كانوا دائما يتمسكون بالاستقلال التام لوادى النيل واعتباره وحدة لا تتجزأ ولا يسمحون ببقاء جندي بريطانى واحد على الارض المصرية ويرون فى ذلك مساسا بالاستقلال التام ما بال هؤلاء قد تساهلوا الى هذا الحد فى الوقت الذى اصبحت فيه كل الظروف فى مصلحة مصر وتوجب التشدد فقبلوا توغلا عسكريا واحتلالا بريا وجويا لم يسبق له مثيل وتعهدوا ببناء ثكنات لجيش الاحتلال وشق طرق عسكرية وتراجعوا عن مطالب مصر المقدسة فى السودان ... ما هو السر فى ذلك ...؟ ذلك ما اترك الرد عليه لضمير الامة ووجدانها ولا أتعرض له فى هذا الموطن بتفصيل

٥ - المزايا المزعومة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وحق مصر فيها

يقولون ان معاهدة سنة ١٩٣٦ قد جاءت بالاستقلال التام وانها قد اشتملت على مزايا جدير بمصر ان تهلل لها وان تصفق .. فـ وجدير بمصر ان تقدر النعم العظيم الذي غمته .. وهم يلخصون المزايا فى النقط الآتية

اولا - انتهاء الاحتلال
ثانيا - حق مصر فى زيادة الجيش
ثالثا - الدخول الى عصبة الامم
رابعا - التقدم خطوة فى سبيل الغاء الامتيازات

• والآن فلنناقش هذه المزايا المزعومة واحدة واحدة ولنر ما هو الجديد الذى جاءت به المعاهدة

٦ - اولا - انتهاء الاحتلال

يقولون ان المعاهدة تنهى الاحتلال واريد ان اسائل هؤلاء الذين يدعون هذه الدعوى ؟ هل معاهدة سنة ١٩٣٦ تنهى الاحتلال قانونا أم فعلا . . . لا جدال فى انهم يسلمون معنا ان الاحتلال لم ينته فعلا فالعساكر الانجليزية ستظل تحتل ارضا هى من صميم وادى النيل وتتولى الدفاع عن ارض هى من صميم وادى النيل وتجوب طائراتهم خلال جو وادى النيل وعلى مصر ان تنشىء لهم ثكنات وطرق وهكذا .. واذن فلا يستطيع مكابر ان يقول ان الاحتلال قد انتهى من الناحية العملية . . . واذن فكل ما يمكن ان يقال فى هذا الصدد ان المعاهدة تنهى الاحتلال من الناحية الشكلية الرسمية فقط اذ ان المعاهدة فيها نص على ان وجود القوات البريطانية ليس له اى معنى من معانى الاحتلال

وبناء على هذا النص فهم يقولون ان المعاهدة قد انهت الاحتلال رسميا . . . ولكن من الذى قال ان مصر قد اعترفت بمشروعية هذا الاحتلال فى يوم من الايام . وما هى الوثيقة وما هى المعاهدة او الاتفاق الذى اعطى انجلترا حق احتلال

مصر .. فلنا اليوم ان نطرب لتمزيق هذه المعاهدة وهذا الاعتراف كان الاحتلال منذ الدقيقة الأولى غصبا .. ولقد كافحت مصر الاحتلال طوال خمسين عام مكافحة متصلة لم تعترف فيها يوما واحدا بمشروعيته ولم يمض عام واحد على الانجليز فى بدأ الاحتلال لم يقرروا فيه عدم مشروعية الاحتلال وانه احتلال مؤقت وانهم سيخرجون من مصر سريعا متى عاد النظام الى مصر وقد ألقى رجالهم المسؤولون نيفا وستين وعدا بالجلاء كل كل وعد منها ينص على استقلال مصر

أى أن الانجليز أنفسهم لم يعترفوا بقانونية الاحتلال ولم يصروا عليه فى يوم من الايام فالقول اليوم بأن هذه المعاهدة تنهى الاحتلال فيه اعتراف من مصر بأن الاحتلال طوال الخمسين عاما الماضية كان مشروعا وهذا ما لم تعترف به مصر قط ... قد يبدو هذا البحث نظريا ولكن أليس القول الذى يلوحون به من أن المعاهدة تنهى الاحتلال هو قول نظرى بحت ما دمنا مسلمين بأن المعاهدة لا تنهى الاحتلال عملا

فالمعاهدة اذن تسجل الاحتلال فعلا وهى لم تنهه قانونا اذ لم يكن هناك احتلال قانونى او اعتراف من مصر بمشروعيته أو ادعاء من الانجليز بمشروعيته .

لو أن المعاهدة جاءت لنا بتقرير الجلاء الفعلى لكان حقا علينا أن نطرب وأن نبتهج ولما كان هناك ما يحول بيننا وبين الاعتراف بوجود الاحتلال فى السنوات الماضية ذلك أن الجلاء أمر واقع يهون فى مقابله الاعتراف النظرى أما وان المعاهدة لم

تقرر الجلاء الفعلي بل قررت تغيير صفة وجود الجنود في مصر فقط فلم يكن هناك موجب أن نعترف للانجليز في وثيقة رسمية بمشروعية احتلالهم . وهكذا يبدو جليا كيف ان المعاهدة لن تمنحنا شيئا جديدا بل على العكس تؤكد الاحتلال وتزيده رسوخا وتكلفنا بدفع نفقاته كما سنرى ذلك فيما بعد عند ما نناقش النصوص العسكرية وهي تنيل انجلترا ما عملت جاهدة طوال الخمسين عاما الماضية لتحصل عليه وهو أن تصحح مركزها في مصر وتجعل احتلالها مشروعا فقد قال اللورد ملنر لسعد باشا زغلول اننا نريد منكم اعترافا بمشروعية احتلالنا وفي مقابل ذلك نعطيكم ما تريدون وقال مثل هذا القول السير اوستن تشمبرلن لثروت باشا في محادثاته الرسمية والمنشورة في الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٨ وقبل ذلك وبعد ذلك حاول الانجليز عدة محاولات للحصول على اعتراف مصر او تركيا بمشروعية وجودها في مصر ففشلوا في ذلك فمعاهدة سنة ١٩٣٦ تمنح الانجليز ما طمحوا فيه وعجزوا عن الحصول عليه حتى اليوم وهو اقرار مصر بحقهم في وضع جنود انجليزية على ارضها .

٧ـ ثانيا ـ حق مصر في زيادة جيشها

يقولون أن المعاهدة ستمكن مصر من أن تزيد جيشها على هواها ونتساءل وهل كان هناك قيد على حقها في هذا الصدد؟؟ معلوم أن الفرامانات التركية كانت تحدد الجيش المصري بثمانية عشر الف جندي وقد زالت السيادة التركية بمجرد نشوب الحرب العالمية

واعلان الحماية على مصر وقد جاء فى تبليغ انجلترا لعظمة سلطان مصر بمناسبة اعلان الحماية أن مصر قد استرجعت كل حريتها فى زيادة الجيش وليس عليها أى قيد فى هذه الناحية

فقرات من التبليغ المذكور

من الحكومة الانجليزية للخديوى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

«وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين

وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل هذه المعاهدات الى ما بعد انتهاء هذه الحرب ...»

فهل هناك تصريح أكثر وضوحا من هذا التصريح لدى نشرف الوقائع المصرية وسجلاته وثائق خارجية انجلترا يعترف بحق مصر المطلق فى زيادة جيشها ومنذ ذلك التاريخ وحق مصر فى زيادة جيشها الى الحد الذى تراه مناسبا للدفاع عن كيانها هو حق مطلق من كل قيد من الناحية القانونية فاذا كان الجيش المصرى لم يزدد منذ ذلك التاريخ فليس ذلك لانه كان يعوزنا الحق فى ذلك ولكنه

عجز الحكومات المصرية المتعاقبة وضعفها . قد يقولون ولكن الواقع أن الانجليز عارضت معارضة جدية فى زيادة الجيش عندما أثيرت أزمة الجيش على يد اللورد جورج لويد . ولكن الذين يعرفون تفاصيل هذه الازمة بعد أن كشف عنها الستار يعرفون أنها كانت حملات شخصية من اللورد جورج لويد وأن وزير خارجية انجلترا سير اوستن تشمبرلين لم يكن موافقا عليها بأي حال من الاحوال فلو أن الحكومة المصرية ناضلت من أجل حقها فى زيادة الجيش بقوة لخرجت فائزة من المعركة ولكنها ضعفت وتراجعت فانتصر عليها اللورد جورج لويد ولم يكن فى وسع الحكومة الانجليزية وقت ذاك أن تكون ملكية أكثر من الملك فلم يسعها الا الموافقة على هذا الغنم الجديد الذي غنمه لها اللورد جورج لويد وهو منع مصر من زيادة جيشها .

فحق مصر فى زيادة جيشها هو حقها الطبيعى كأى أمة فى أن تدافع عن كيانها وأن تحمى زمارها ولا توجد فى الدنيا بأسرها أمة جردت من السلاح كالامة المصرية فحتى هذه الامم التى تحولت الى مستعمرات لم تحرم من أن يكون لها جيشها فالهند ومستعمرات أفريقيا وآسيا ومراكش والجزائر وغيرها كل هذه لها جيشها المجند والذى يتناسب مع عدد سكانها أما فى مصر التى يبلغ تعداد سكانها ستة عشر مليونا فلا يسمح لها الا ببضعة آلاف جندى غير مسلحين . لقد كان هذا عدوانا صارخا ولا مثيل له على ظهر الارض وقد ظهر مقدار ما فيه من خطر عندما هددت مصر أثناء الحرب الايطالية الحبشية باعتداء قد يقع على أرضها وفى جوها

فقد ظهر للعيان كيف أن مصر يمكن أن تقلب رأسا على عقب كيف يذبح المصريون ذبحا وهم نيام وهم لا يملكون دفع الاذى عن نفسهم فلا جيش ولا سلاح ولا أبسط وسائل الوقاية وقد كان جليا أن دفاع انجلترا عن مصر ما كان يغنى فتيلا عن حماية الارواح والاموال

تجلت خطورة هذا الشذوذ وأصبح حق مصر واضحا فى ضرورة الاعتماد على جيشها مهما كانت علاقتها بانجلترا . فزيادة الجيش ليست حقا جديدا منح لمصر فى هذه المعاهدة بل هو ضرورة من ضرورات الحياة ولم يكن عليه أى قيد فى الماضى الا تهاون الحكومات وضعفها أما التلويح بالامر الواقع وأن الانجليز كانوا يمنعون زيادة الجيش فعلا فان هذا الخطر لا يمكن ان توقفه المعاهدة اذ ما هو الضمان فى المستقبل أن لا يحول الانجليز دون زيادة الجيش ما هو الضمان لنا اذا ما وقفت البعثة العسكرية الانجليزية وقد أصبحت صاحبة السلطة العليا فى الجيش ما هو الضمان اذا ما حالت هذه البعثة دون زيادة الجيش وتطوره منفذة فى ذلك تعاليم الحكومة الانجليزيه

لا ضمان فى الواقع ضد الامر الواقع والغصب الا قوة حكوماتنا نحن وقوة شعبنا نحن هذه هى الوسيلة الوحيدة للمحافظة على حقوقنا وبغير هذا فلا حقوق لنا .

ولقد طالبت مصر الفتاة الحكومات المختلفة منذ ثلاث سنوات بأن تعمل على زيادة الجيش مستخدمة فى ذلك حقها الطبيعى ولقد صرح لى دولة رئيس الوزراء على ماهر باشا تصريحا رسميا فى هذا الموضوع أذعته على صفحات الجرائد أنه لو لا وجود

المفاوضات بين مصر وانجلترا التذرع في زيادة الجيش فورا بدون الرجوع الى كائن من كان . فزيادة الجيش بعد هذه المعاهدة ستظل كما كانت قبلها رهينة بمشيئة المصريين وقوة حكومتهم.

٨ـ ثالثاـ الدخول الى عصبة الامم

من المزايا التي يقولون ان المعاهدة قد اشتملت عليها هو ان مصر ستقدم طلبا للانضمام الى عصبة الامم ولست أتعرض لقيمة هذه الميزة الآن بعد موقف عصبة الامم من الحبشة وكيف أنها اصبحت شبحا لا وجود له ولم يعد لها من القوة ما يستحق العناء.. لست أريد أن أتعرض لذلك تفصيلا ولكنني أبادر بالقول أن هذا الحق هو حق مقرر لمصر منذ أنشئت عصبة الامم ومنذ أعلنت انجلترا تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترفت فيه لمصر باستقلالها وسيادتها منذ ذلك الوقت ولم تكن انجلترا قادرة على الاعتراض على حق مصر في الدخول الى عصبة الامم والتي تحوي مستعمرات ودول محمية وشبه مستقلة كالهند وهايتي ونيكاراجوا وبنما.

ولقد كان من جهود مصر الفتاة أن درست هذا الموضوع من الناحية القانونيه وقدمت لسكرتير عصبة الامم مذكرة بحق مصر من الدخول الى العصبه .. ولقد كانت أوساط العصبة كلها تدهش لتأخر مصر عن طلب الانضمام . وغير خاف أن مؤتمر العمل الدولي والذي هو أحد هيئات عصبة الامم قد دعا مصر للانضمام اليه أكثر من مرة ولكن مصر تقاعست واكتفت بأن ترسل مندوبا متفرجا ... حتى قبلت الانضمام أخيرا فانضمت وسط ترحيب

هيئة المؤتمر .. وقد تم ذلك قبل ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ .. ولم يكن على مصر ان أرادت الدخول الى العصبة الا ان تعلن رغبتها فتتلقى دعوة الجمعية العمومية ولم تكن هناك أى حجة لانجلترا تستطيع أن تعارض بها مثل هذا الطلب

واذا كانت مصر لم تنضم الى عصبة الامم حتى هذه اللحظة فليس ذلك الا تقصيرا معيبا من الحكومات المتعاقبة أو هو ضعف وتخاذل .

واذن فإن المعاهدة لم تأت بجديد فى هذه الناحية أيضا

٩ ـ رابعا ـ الخطوة الكبيرة نحو الغاء الامتيازات

والآن فلنأت الى ميزة هذه المعاهدة الكبرى وهى أنها خطوة نحو الغاء الامتيازات ... ونريد أن نقول ويؤيدنا الواقع والتاريخ والقانون أن الغاء الامتيازات بأسرها ليست الا من أقدس حقوق مصر تلغيها بمحض ارادتها وبمجرد اعلان من ناحيتها وانجلترا لا تملك فى موضوعها أكثر من أن تتنازل عن امتيازاتها هى وليس فى يدها أن تتنازل الدول أو لا تتنازل فهى علاقة مباشرة بين مصر وبين الدول . ولقد طالما شكا الانجليز من هذه الامتيازات عند ما كانوا يتولون ادارة مصر أيام كرومر وكتشنر وتقارير كرومر تطفح بالشكوى من الامتيازات والرغبة فى الغائها وقد رأينا عند ما أعلنت الحماية على مصر كيف جاء فى التبليغ المرفوع الى عظمة السلطان والذى أثبتناه آنفا الاشارة الى رغبة الانجليز فى الغائها وقد أوقف الغاؤها ساعتئذ عند اعلان الاحكام العرفية التى عطلت الامتيازات فعلا

فلما ثارت مصر ثورتها وأحس الانجليز أن من أعز أماني المصريين الغاء الامتيازات أخذوا يدافعون عنها ويحمونها ويساومون المصريين على الغائها وقد جاراهم بعض المصريين في ذلك بأن جعلوها دائما احدى الموضوعات التي تشملها المعاهدة ... على أن الامتيازات والغاءها بجرة قلم هو حق من حقوق مصر الطبيعية وقد أجمعت البلاد على ضرورة الغائها وفي عهد وزارة ماهر باشا خطت الحكومة خطوة تمهيدية لالغاء الامتيازات بتأليفها لجنة توحيد القوانين كيما تبطل بعد ذلك أي حجة للمتمسكين بالامتيازات. وفي حديث مع دولة ماهر باشا أفهمني أن الحكومة المصرية قد اتخذت كل المعدات لالغاء الامتيازات المالية باعلان يصدر من ناحيتها ... واذا كان هذا المشروع لم ينفذ فليس ذلك الا لانتهاء مهمة الوزارة بقيام الوزارة الوفدية ... وليس ينسى مصري واحد تصريح وزير المالية الحالي في البرلمان من أن الميزانية الجديدة لن تحل حتى تكون الامتيازات الاجنبية المالية قد ألغيت ولم يعلق ذلك على نجاح المفاوضات بين مصر وانجلترا أو اتمامها .

فالغاء الامتيازات حق لمصر لا ينازعها فيه منازع ولا توجد دولة يمكن أن تعترض اعتراضاً جدياً على الغائها بعد أن ألغيت من جميع بلاد الدنيا وبعد أن وصلت مصر الى هذه الدرجة من التمدن والتي تؤهلها لان تقف في مصاف أي دولة أوروبية

أما المحاكم المختلطة فأمرها أكثر سهولة من الامتيازات ذلك لان مرسوم انشائها يخول الحكومة المصرية أن تلغيها بعد سنة من اعلان الدول بعزمها على الالغاء .

واذن فان مشكلة الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وحق مصر في الغائها هي مسألة مصرية بحتة لا دخل للانجليز فيها فالمعاهدة لم تأت بجديد الا أنها قيدت هذه الحقوق وسحبتها من أيدينا كما سترى ذلك فيما يلي .

١٠ - لا تحتوى المعاهدة على مزايا

واذن فليس صحيحا ما يقولونه من أن المعاهدة تحتوى على مزايا لم تكن مصر قادرة على الانتفاع بها بدون المعاهدة ... فقد بينا آنفا كيف أن كل ما اشتملت عليه المعاهدة من هذا القبيل كان موجودا لمصر قبل توقيع هذه المعاهدة وان مصر اذا كانت لم تستغل هذه الحقوق فليس ذلك الا نتيجة الضعف والتخاذل اذا استمر في المستقبل فلن تستطيع مصر أن تنتفع بأى حق من الحقوق ... وليس ينسى مصرى واحد أن تصريح ٢٨ فبراير قد جعل الدستور من أخص المسائل المصرية تتم بالاتفاق بين الملك وشعبه ومع ذلك فان انجلترا لم تتردد في أن تسلب مصر هذا الحق بتصريح (هور) فتحول بين مصر وبين دستورها بعد أن تجلت ارادة الملك وشعبه في التمتع بدستور ٢٨ فبراير ... فهل كان اعتراض انجلترا لان لها حق الاعتراض ... اولان ذلك ليس من حق مصر اللهم لا .. ولكن انجلترا اعترضت ومانعت لان الوزارة المصرية كانت ضعيفة متخاذلة تتسابق لمرضاة الانجليز وسيبقى ذلك موقف انجلترا بعد المعاهدة والى الابد .. بل ان هذا هو موقف القوى دائما أبدا في كل زمان ومكان اذا ما آنس من الضعيف تخاذلا وتهاونا أغار عليه أكثر فأكثر هازئا

بكل الحقوق ومزقنا جميع العهود والمواثيق ...

فاذا كنا حتى الآن لم نرد الجيش ولم نلغ الامتيازات ولم ندخل الى عصبة الامم فليس ذلك لانا لم يكن لنا حق فى ذلك بل لانا لم نعتزم ذلك ... ولم نعتزمه بقوة وجرأة وشجاعة ..

فمشكلة مصر لم تكن حتى اليوم هى مشكلة الاعتراف لها بحق ينقصها ولكنها كانت مشكلة اخلاقية وهذا ما جعلها لا تستمتع بحقوقها ... فالمعاهدة لم تعط مصر شيئا لم يكن حقا لها ولم تصرح لها بما كانت ممنوعة منه فليس لمصرى واحد أن يدعى ان هذه المعاهدة جديرة بالتهليل والتكبير لأنها ردت لمصر حقوقها.

لا يمكن أن تدفع مقابلا لرد حقوقها

والآن فلنفرض أن هذه المعاهده جاءت لمصر بهذه الحقوق التى طال حرمان مصر منها فان هذا يكون أشبه شىء بمن يغتصبون اموالا مملوكة للغير ثم يطلبون فى نظير ردها أتاوات أو ما يسمونه فى ريف مصر « حلاوة ».

لقد كانت مصر دوله مستقلة لها سيادتها منذ مائة سنة الا قليلا (فى سنة ١٨٤٠) وكانت لمصر امبراطورية وكانت لها أساطيل وكان البحر الاحمر بحيرة مصرية وكانت مصر هى التى أعلنت استقلالها بالسيف وهزمت الاتراك واجتاحت أرضهم حتى هددت الآستانة

فامتدت حدودها حتى خط الاستواء ، وامتد نفوذها على جزيرة العرب والشام وفلسطين وجزر شرق البحر الابيض .. وبدأت مصر هذه النهضة العظيمة ولم يكن سكانها يزيدون على الثلاثة ملايين لما كنا وقبل أن تبدأ اليابان نهضتها وقبل أن توجد المانيا وايطاليا . واندفعت مصر في أسباب العمران فامتلأت المصانع والمعاهد وازدهرت جيوشها الثلاثة مائة الف جندي . . . قد كان لمصر كل هذا الحول والطول وهذه السيادة فما الذي حدث وما الذي كان . حدث ان انجلترا تداخلت بين مصر وتركيا وألبت الدول على مصر وحرمتنا من ثمار انتصارنا . . وجردتنا من انتصارنا . . . وجردتنا من استقلالنا . . وفرضت علينا أن نقبع داخل حدود بلادنا والتي كانت تمتد في وادي النيل بأسره . . . أو لم يفرض الانجليز علينا التبعية لتركيا وأوهموا العالم أنه اذا لم تصطر مصر لذلك فسوف تكون خطراً على سلام اوروبا . . ؟ هي انجلترا اذن التي سلبتنا ما كسبناه بدمائنا ، وبعد ذلك بخمسين سنة اجتاحت جيوشها بلادنا بعد أن كبلتنا بالديون ووضعت في أعناقنا رق العبودية لاوروبا . دخلت انجلترا مصر وكان جيشها لا يقل عن ستين الف فجردتنا من الجيش . . . ودخلت انجلترا مصر وكان وادي النيل وحدة لا تتجزأ فأخرجتنا من السودان ودخلت انجلترا مصر وكان لها برلمان ودستور فحرمتنا البرلمان

والدستور ... ودخلت انجلترا مصر فكان معروضا على برلمانها قانونا لجعل التعليم الاولى الزاميا وقانون بانشاء بنك للدولة فأخرت انجلترا اصدار القانون الأول أربعين عاما ولم يصدر القانون الثاني حتي الآن ...

هذا ما فعلته انجلترا بنا وهذا ما حرمتنا منه فهل اذا جاءت بعد خمسين عاما من هذا العدوان تقول لنا أن من حقكم زيادة الجيش ... ومن حقكم الغاء الامتيازات ومن حقكم الدخول في عصبة الامم فهل نعتبر هذا فوزا ونصرا ما بعده نصر وأنا قد حصلنا على ما لم يحصل عليه الاوائل والاواخر الا يكون ذلك صغارا منا وعبثا وجهلا بأنفسنا .

وكيف يسوغ مصرى واحد للانجليز ادعاء هذه الدعوى ومطالبة المصريين بأن يقدموا للانجليز ثمنا واتاوة أو (حلاوة)

الشروط العسكرية وتقييد حق مصر من السودان وفي الغاء الامتيازات

وعلي ذلك فان ما اشتملت عليه المعاهدة من فرض احتلال فعلى علي مصر كما سنبين ذلك بالتفصيل فيما بعد وما اشتملت عليه من تقييد حق مصر في الغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة بجرة قلم ومن اعتبار السودان وحده منفصلة عن مصر ... أن ما اشتملت عليه المعاهده من هذه النواحي وغيرها ما سنوضحه

ولاة أن يقربه فهو اغتصاب وهو إعنات لا يقل عن اغتصابهم لحاتنا الاول فهو بمثابة تجديد للاعتداء وتكرار له ... وكل معاهدة تفرض على مصر احتلالا وتقيدها بقيودها هي معاهدة باطلة لا تساوى الحبر والورق الذي كتبت به لان المصرى الذى يرضى بهذه العبودية لم يوجد .. ولنستعرض الآن ما اشتملت عليه المعاهدة من هذا القبيل

الاحتلال العسكري

تنص معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مادتها الثامنة والملحق التابع لها على ان للانجليز الحق فى وضع عشرة آلاف جندي واربعمائة طيار عدا من يتبعهم من موظفين مدنيين وميكانيكيين وزوجاتهم وعائلاتهم بقرب القنال فى معسكر (الاسماعيلية) ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى . وفى أى موقع للطيران ولهذه الجنود حق التدريب فى مديرية الشرقية بأ كلها بل وفى مساحة من الارض تمتد حتى تشمل حدود مديرية الجيزة هذا فيما يختص بالاحتلال الذي علاوة على القاهرة والاسكندرية لمدة ثمانى سنوات على الاقل .. وتتعهد الحكومة المصرية بأن تنشىء لجيوش الاحتلال ثكنات على الطراز الحديث وأن تنشىء للجنود البريطانية مدينة كاملة بمسارحها وملاهيها ومخازنها الامر الذى يكبد مصر عشرة ملايين أو يزيد ... وعلى الحكومة أن تنشىء طرقا تجتاز مصر من مشرقها الى مغربها ومن شمالها الى جنوبها .. طرقا تمتد من الاسماعيلية حتى الاسكندرية ومن

الاسماعيلية حتى القاهرة ومن بورسعيد حتى السويس ومن القاهرة الى قنا وقوص ومن قوص الى القصير ومنها الى الغردقة .. كل هذا مضافا الى انشاء سكك حديدية أخرى وازدواج خطوط قائمة وحق انجلترا فى صيانة بعض هذه الطرق وتمهيدها أى وضعها تحت احتلالها واشرافها دائما هذا فيما يختص بالاحتلال البرى وأما فيما يختص بالاحتلال الجوى فان المعاهدة تعطى الانجليز الحق فى التحليق بطائراتهم أنى أرادوا ومتى أرادوا وبالكيفية التى يرونها بدون أى قيد أو التزام . ولهم أن يهبطوا فى مطارات مصر بأسرها بل على الحكومة المصرية أن تنشىء لهم المطارات والحظائر كلما طلبوا منها ذلك وبمجرد ابداء رغبتهم فى ذلك .

هذه لمحة سريعة وموجزة لصورة الاحتلال الانجليزى كما جاء فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وان من يرجع الى المادة الثامنة وملحقها يرى العجب من تفاصيل الاحتلال بكل دقائقه وأشكاله .

ونريد أولا وقبل كل شىء أن نثبت هنا ان هذه الشروط كلها لم يرد ذكرها فى أى معاهدة من المعاهدات السابقة وقد كان النزاع بين مصر وانجلترا هو رغبة مصر فى أن تجلو انجلترا جلاء تاما عن بلادها وان توضع قناة السويس تحت الحماية الدولية تطبيقا للاتفاقات المبرمة بين الدول . . . وعلى هذا الاساس قطع سعد زغلول باشا مفاوضاته المشهورة مع المستر ماكدونالد فى سنة ١٩٢٤ وسمى التسليم بابقاء الجنود البريطانية على الارض المصرية انتحارا وان مصر ترفض الانتحار .

وفى معاهدة سنة ١٩٣٠ سمح المفاوض المصرى للانجليز بنقطة واحدة على القنال قرب المعسكر وكان ذلك هو كل المسألة العسكرية فلم تكن هناك طرقا تنشأ لاختراق مصر من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها بهذه الصفة ولم تكن هناك ثكنات تبنى بعشرة ملايين من الجنيهات بل كان المتفق عليه ان الجيش الانجليزى لا يزيد عن ثمانية آلاف جندى وبما أنه توجد حالا معسكرات لـ ٥٥٠٠ جندى فتقدم الحكومة ثكنات كالثكنات الحاضرة لايواء ٢٥٠٠ جندى الأمر الذى لم تكن تبلغ تكاليفه مائة الف جنيه . فالمائة الف جنيه قد زادت الى عشرة ملايين والثمانية آلاف قد زادوا الى عشرة آلاف واخترعت مسألة الطرق والتى لم نسمع بها من قبل على أي صورة من الصور .. كما لم نسمع عن ضرورة ازدواج خطوط السكك الحديدية وتحسينها ورعايتها والمحافظة عليها بواسطة الانجليز .

وكان الطيران فى معاهدة سنة ١٩٣٠ كما فى أى معاهدة سابقة محظورا على الانجليز الا على شاطىء القنال . ولم يكن لهم الحق فى ان يتوغلوا فى الاراضى المصرية ولا أن يطيروا فوقها الا باذن خاص . ولم تكن مصر مكلفة بأن تبنى لهم مطارات وحظائر مما نصت عليه معاهدة آخر الزمن

ولاذا علمنا ان الطيران هو سلاح الحرب الحديثة وان القوات البرية والبحرية لم تعد ازاءه شيئا يذكر استطعنا أن نفهم كيف أن انجلترا قد استعاضت عن بقائها الموهوم فى القاهرة باحتلال اكثر

خطرا وأوسع مدي ، اذ يشرف على مصر كلها ويسيطر عليها بأخطر أنواع الاسلحه .

فالمعاهده من هذه الناحية قد رزأتنا عالم نرزأ به في اى يوم من الايام السابقه .. بل وزادت ان كلفتنا بأن ندفع عن هذا الرزأ بأن ننشيء المطارات والخطائر بأموالنا وأن نعبد الطرق بأموالنا .

والآن فلنر كيف أن هذه الشروط العسكرية هى احتلال لا شك فيه على الرغم من هذه العبارة الطريفه والتى تقول ان ليس لوجود هذه الجنود اى صفة احتلال فبأى صفة اذن توجد هذه الجنود ان لم يكن للاحتلال .. يقولون انها موجوده على اعتبار انها جنود دولة حليفة تشترك معنا فى الدفاع عن مصر .. فهل هذا الكلام صحيح على الاقل من الناحية الشكليه ـ الجواب ـ لا .. واليك التفصيل ..

تنص المعاهده على تحديد القوات البريطانية المرابطه على القنال وتوابعه بعشرة آلاف جندى .. فهل لنا ان نتساءل ما قيمة هذه القوة اذا حدث هجوم فعلى على القنال . إن عشرة آلاف جندى لا تستطيع ان تدافع عن القنال .. لا ضد ايطاليا ولا المانيا ولا تركيا .. بل ضد عرب الصحراء الذين يأتون من البادية .. فاذا ما قامت الحرب بين ايطاليا وانجلترا فهل تكفى هذه العشرة آلاف اللهم لا .. بل أن انجلترا لتحتاج إلى

نصف مليون محارب لاحسان الدفاع .. وإذن فماذا يمكن أن تكون
هذه العشرة آلاف عسكري .. أهي تعويذة أم هي (فتاريه)
معلوم أن انجلترا ستزيد قواتها في مصر بمجرد وقوع الحرب أو
نذر الحرب وستزيدها أضعافا مضاعفة .. . اذن لماذا لا يكون
هذا هو الوضع الصحيح للاشياء فلا داعي لوجود العساكر
الانجليزية في أيام السلم أما في أيام الحرب فيكون للانجليز الحق في
ارسال عساكرهم الى مصر ومشاطرة مصر الدفاع .. أليس هذا هو
المعقول وهذا هو منطق المحالفات .. فهنالك محالفة بين فرنسا وروسيا
فهل معنى ذلك أن تحتل جيوش إحدى البلدين البلد الآخر ..
وها هي بلجيكا تضمن حيادها انجلترا وتعتبر المساس بها تهديدا
لكيانها فهل معنى ذلك أن تحتل انجلترا بلجيكا أو غيرها من
البلدان التي تشبهها ... اللهم لا .. ولكنه لا مانع إذا ما وقعت
الحرب من أن تنزل الجنود الانجليزية الى بلجيكا وأن ترابط على أرضها
وتستخدم كل وسائلها .. ولا مانع من أن ترابط الجيوش الروسية
في أرض فرنسية دفاعا عن حليفتها لان هذا هو مؤدى المحالفات

وإذن فلم تكن هنالك ضرورة مطلقا لوضع جنود انجليزية في مصر
ابان السلم ما دام ان من الواضح أن هؤلاء الجنود لا يمكن بذاتهم
أن يردوا عن مصر اعتداء مفاجئا .. ولكن هؤلاء الجنود يصلحون
لشيء واحد في الواقع وهو أن يحتلوا مصر وأن يؤكدوا سيادة
انجلترا عليها وأن يكونوا عونا لها في تنفيذ أي سياسة تراها
ملائمة لمصالحها في مصر .. فهم قوة بوليسية لتأديب مصر اذا حاول

لها أن تخرج من وصاية انجلترا أو تغضبها لأى سبب من الاسباب .. وهم عدة يعتمد بها السفير الانجليزى الممتاز عندما يخاطب الحكومة المصرية أو يتحدث معها .. وهم الذين فى بضعة ساعات يستطيعون ان يعودوا لاحتلال القاهرة والاسكندرية وآخر قرية فى الصعيد . والا فما معنى انشاء هذه الطرق التى تصل حتى قنا وقوص والقصير .. الا أن يكون ذلك هو الرغبة فى اخفات أى صوت وأى حركة بواسطة الانجليز فى هذه الجهات النائية ـ فلم يحدث فى تاريخ مصر ولن يحدث أن يهاجمها مهاجم من هذا الطريق والذى هو صحراء مخيفة يهلك فيها السائر

فابقاء هذه القوات وانشاء هذه الطرق لا معنى له الا التحكم فى مصر والرغبة فى اذلالها .

اما عن تكليف مصر بانشاء الثكنات وهذه الطرق ودفع نفقاتها من ميزانية مصر الصغيرة فلا يقصد به الا ارهاق الميزانية المصرية واعجازها عن زيادة الجيش زيادة سريعة وفعالة والقيام بالمشاريع الاصلاحية الاخرى التى تحتاجها الدولة فى حياتها كأمة مستقلة ذات سيادة

فان مصر لن تستطيع ان تنشىء هذه الثكنات والطرق وان تزيد فى جيشها فى نفس الوقت ، هذه الزيادة التى تحتاج الى عشرات الملايين .. ومثل ذلك يقال عن المشروعات العمرانية الاخرى وحسبك ان تعلم ان مشروع تجديد القرية المصرية قد اوقف لعدم وجود المال اللازم .. وسيظل الفلاحون المصريون يشربون

هذا السم النقيع ويعيشون مع البهائم فى هذه الاوضار .. سيظل الفلاحون المصريون يكدون ويشقون كيما تبنى ثكنات جيش الاحتلال فيها المسارح والملاهى والملاعب وكل مظاهر الترف والنعيم

ولقد كنا نفهم قبل اليوم ان الانجليز يحتلون بلادنا بالقوة وانا مغلوبون على امرنا .. ولكننا لم نكن نتصور ان ستأتى الساعة التى نبنى فيها لجيوش الاحتلال ثكنات وطرق . فان هذا لا يعنى الا كلمة واحدة وهى العبودية والذل

يقول المدافعون عن المعاهدة ان لا غبن فيها الا فى الشروط العسكريه ، وهذا غير صحيح اولاً كما سترى ذلك فيما بعد ، وهبه صحيحا فهل يكون ذلك دفاعاً عن المعاهدة .. اللهم لا .. ذلك لان النقطة العسكرية هى كل المشكلة المصرية الانجليزيه ... فالانجليز لا تريد من مصر سوى احتلالها فاذا ما ضمنت هذه الناحية فلا يهمها شيء بعد ذلك ، اولم تتقدم انجلترا فى سنة ١٩٢٣ فتعلن استقلال مصر من ناحيتها وتلغى الحمايه ... بغير ان تأخذ مقابلا لذلك من المصريين ، لقد فعلت ذلك لانه لا يعنيها الا الاحتلال وما دام الاحتلال راسخ القدمين فلا عبرة بالباقى

فهؤلاء الذين يخيل لهم انهم قد خسروا فى النقطة العسكرية وكسبوا فى نقط اخرى هم خاطئون لانه لا توجد نقط أخرى ، والانجليز لا يريدون من مصر الا الاحتلال العسكرى فالتسليم لهم به هو تسليم بكل القضية المصرية

وفي هذا يقول سعد باشا زغلول عقب عودته من انجلترا في سنة ١٩٢٤

« انهم طالبونا ان تكون لهم قوة عسكرية في ارض مصر على شرط الا تتدخل في شئوننا ولنا الحرية التامة في ان نشترط ما نشاء من الشروط ونطلب ما نريد من الضمانات لئلا تتمكن هذه القوة من التدخل في شؤوننا فرفضنا « رفضنا لانا نعلم أن وجود عسكري واحد على الارض المصرية مخل بالاستقلال » رفضت ذلك وما اظن أن رفضي هذا عمل من الاعمال الجليلة ، لأن الرجل لا يعتبر فاضلا ولا ذا عمل جليل بمجرد كونه امتنع عن خيانة وطنه »

والآن فلننظر ما هو المكسب الذي كسبت مصر في النقط التي يقولون ان مصر قد كسبت فيها

السودان

يقولون ان مصر قد خطت خطوة في السودان فما هي هذه الخطوة ؟؟ هل نعرف ما هي هذه الخطوة ، انها عودة الحال الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ اذا تسامحنا واعتبرنا ان ما وصلنا اليه هو هذه الدرجة.

فهل هذا هو المكسب الذي يجب أن ترضى مصر من اجله بالاحتلال ؟؟ عندما قامت مصر قومتها في سنة ١٩١٩ كانت الجيوش المصرية تقيم في السودان طبقا لمعاهدة سنة ١٨٩٩ وكان كل مصري يعتقد ان هذه المعاهدة نكبة وطنية كبرى وان و...

وكانت مصر عندما تنادى بالاستقلال التام أو الموت الزؤام ... فهى تعنى بذلك استقلال وادى النيل واعتباره وحدة لا تتجزأ ، على هذا الاساس ثارت ثورتنا ... وهذا هو المبدأ الذى من أجله أريقت الدماء وعانت الامة ما عانت ... فلم تكن مصر ترضى فى السودان شريكا .. فلما كانت سنة ١٩٢٤ انتهز الانجليز حادثة فردية فأخرجوا جيوشنا من السودان وحرموا علينا الدخول الى السودان أو الاتجار معه أو التملك فيه ؛ فلما جاءت هذه المعاهدة سمحت للمصريين أن يعاملوا (كالانجليز سواء بسواء) ... الله أكبر ... وسمحت لبعض الجنود أن يعودوا الى السودان على شرط أن يكونوا تحت أمرة الحاكم العام ... فأين الكسب فى ذلك كله ونحن الذين لم نكن نرضى بشركة عادلة ... فكيف بنا نرضى بشركة للانجليز منها نصيب الاسد ولنا نصيب القط أو شبه نصيب انما السودان جزء من مصر لا يتجزأ ... انما السودان الرأس ومصر الجسد ... انما السودان الاصل ونحن الفرع ... فاذا لم تكن سيادتنا على الرأس كاملة فلا سيادة وان لم تكن سيادتنا على الاصل تامة فلا سيادة .

تصور معاهدة سنة ١٩٣٦ السودان كمستعمرة يشترك فى استغلالها الانجليز بنصيب وافر والمصريين بنصيب طفيف ... ولكن ذلك لا يمكن أن يكون هو موقفنا من السودان والسودانيين ... لقد طالبنا دائما باعتبار السودان كمصر . وللشكل سودانى من الحقوق مثل ما للمصرى ... وعندما عقد أول

برلمان مصرى سنة ١٨٦٦ جلس فيه نواب السودان بجانب نواب مصر للجميع حقوق واحدة متساوية تحت ظل جلالة الملك ... هذا هو الوضع الصحيح للسودان وهذا هو ما يؤمل فيه كل مصرى وهذا ما فشلت كل المفاوضات السابقة لان مصر لم ترض بغيره .

فاذا جاءت المعاهدة الحاضرة وأعادتنا الى ما كنا عليه قبل سنة ١٩٢٤ فماذا نكون قد كسبنا وأين الخطوة التى يدعونها والتى يريدون منا أن نرضى بالاحتلال من أجلها ولعمري أهى خطوة للامام أم خطوة الى الوراء .

الامتيازات

ويقولون كسبنا كسبا جديدا فى مسألة الامتيازات ، والحق اننا نخسر بموجب هذه المعاهدة كل شىء فى مسألة الامتيازات ، فقد بينت لك أن الامتيازات يجب أن تلغى بجرة قلم ، وان المحاكم المختلطة يجب أن تلغى بجرة قلم كذلك بعد انذار الدول بعام واحد ... وهذا هو حق مصر الذي لا منازع فيه ـ اعترفت بذلك انجلترا فى طوال أيامها الماضية وطالب بتنفيذه كرومر .. وصرحت انجلترا بأنها ستلغيها عقب الحرب ، فلما بدأت مصر نهضتها أخذت انجلترا تساوم فى الغاء الامتيازات ... حتى اذا جاءت هذه المعاهدة قيدت مصر حقها فى الالغاء ... فتعهدت أن لا تلغيها الا بعد مفاوضة الدول ... فاذا لم تقبل الدول ينظر فى الامر ... هذا بخصوص الامتيازات ، أما بخصوص المحاكم المختلطة ، فبعد أن كان حق مصر الثابت أن تلغيها بعد انذار

الدول بدله واحد ، تعهدت فى هذه المعاهدة بأن لا تلغيها الا بعد مدة «معقولة غير محدودة» وقل لى بحقك كم تساوى هذه المدة من الزمن ومن الذى يحددها وكيف يكون التحديد

وهكذا سلمت مصر فى حقها المشروع فى الغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وهذا ما يقولون اننا تقدمنا فيه خطوة ، فهل هى خطوة للامام أم للوراء ؟؟

ملخص

فالمعاهدة تحتل مصر عسكريا ، وتحمل مصر على الاعتراف بهذا الاحتلال ، وتصحح مركز انجلترا طوال الخمسين عاما الماضية ، وتكلف مصر بتكاليف ثقيلة ، وتلزمها ببناء ثكنات وطرق لجيوش الاحتلال . . والمعاهدة تفصل السودان عن مصر وتجعله مستعمرة انجليزية ، يقف منها المصريون بموقف المتفرج وهى تسلب حق مصر فى الغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة

ماذا نريد ؟؟

أما ما الذى نريده ويريده كل مصرى ، فنحن نريد أن تكون مصر كاملة السيادة كأى أمة من أمم العالم ، فلا يرابط على أرضنا جندى أجنبى واحد ، ولا يعامل أجنبى معاملة ممتازة . ونحن لا نريد سوى محاكمنا ، يخضع لها الاجنبى مثل ما يخضع المصرى فنحن نريد الغاء الامتيازات . . . ونحن نريد سوداننا كاملا متحررا من سيطرة الانجليز ومندمجا مع مصر فى دولة واحدة ، ونحن نريد بعد ذلك أن نحالف الدول العربية أو نرتبط معها

أدبيا واقتصاديا وسياسيا مكونين جبهة تقف سدا منيعا في وجه الاستعمار وفي وجه المدنية الغربية ... ونحن نريد في نهاية الامر أن نشيد زعامتنا الاسلامية على أساس من الاخلاق والورع والتدين

نحن والمعاهدة

واذن فان هذه المعاهدة التي تفرض علينا الاحتلال وتقيد حقوقنا ، معاهدة باطلة ولا نعترف بها ... باطلة لانها تفرض احتلالا على مصر ولا يوجد مصري واحد يرضى بذلك ..
وأساس المعاهدة الرضاء باطلة لانها وهي الآن تسلب مصر سودانها ، ولا يوجد مصري واحد يرضى بذلك .

باطلة لانها تحول بين مصر والغاء الامتيازات .

باطلة لاننا نحن الجيل الجديد لم يؤخذ رأينا فيها ولم نوافق عليها ، فلم نشترك في انتخاب أعضاء مجلس النواب وليس لنا ممثلون في البرلمان ليناقشوها

باطلة لان النساء وهم أكثر من نصف هذه الامة لم يوافقوا عليها ولم يناقشوها .

باطلة لان العدد المحدود الذي ارتضاها قد قبلها وهو مكره ومغلوب على امره اعتقادا منه انه لا يستطيع أن يفعل غير ذلك

وحتى هؤلاء الذين وقعوها قد وقعوها مكرهين مضطرين فهذا محمد محمود باشا احد الموقعين سجل رسميا عند التوقيع على الشروط العسكرية عدم موافقته عليها واذا كان قد وافق بعد

ذلك [illegible] نعرف ما هي الظروف التي دفعته الى ذلك والشكل
الذي لاشك فيه انه كان مكرهاً

وهذا مفاوض آخر من زعماء المفاوضين وهو الدكتور احمد ماهر يقول انه [illegible] مضطرين فلم يكن بوسعنا الا القبول وعليه وغيره من الذين وقعوا المعاهدة لم يكونوا راضين او موافقين ولكنهم فعلوا ذلك كما يقول الدكتور ماهر مضطرين

فهي باطلة لان الاكراه يبطلها

ونحن لا نعترف بها لاننا لم نكن طرفاً فيها ولا تقيدنا

سبيلنا للحصول على الاستقلال

اما ما نطالب به للحصول على الاستقلال الصحيح فهو ان تبادر الحكومة فتجعل التجنيد اجبارياً وزيادة الجيش زيادة ضرورية لابلاغه الى مائة الف جندي وفرض التدريبات العسكرية على طلبة المدارس الثانوية والجامعة وان تبادر بالغاء الامتيازات فوراً وتمصير كل الشركات والمؤسسات الاجنبية وان تبادر بوضع مشروع القضاء على الامية في ثلاث سنوات وان يجند الموظفون والمتعلمون وطلاب الجامعة لمحاربة الامية بانشاء فصول ليلية في كل حي وفي كل شارع وفي كل قرية

دعوتنا للشباب

ونحن ندعو الشباب بعد ذلك الى [illegible] كانت داعية [illegible] النور وحاملة لواء الحضارة وان يؤمن بنفسه ويثق بقدرته على القيام بجلائل الاعمال ... وان يملأ قلبه شجاعة واقداماً

وأن يتطلع دائما الى المثل الاعلى .. ندعوه الى ان يطهر نفسه وروحه من ادران المدنية الغربية الفاسدة وان يقدس كل ما هو جميل وروحي ...

ندعوه للاستمساك بالعروة الوثقى والاتحاد والتضامن وعبادة الله ... ندعوه الى الاعتزاز بمصريته ومقاطعة كل اجنبي والتعصب لكل ما هو مصري

ندعوه ان يكون جنديا عاملا من جنود الوطن وفي كلمة ندعوه للانضمام تحت لواء مصر الفتاة ... لان مصر الفتاة هي روح الجيل الجديد ومستودع قواه ... مصر الفتاة هي التي ستحقق لمصر كل مجدها وتبوأها مركزها السامي فوق العالمين امبراطورية شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول الدول العربية وتتزعم الاسلام

احمد حسين

رئيس جمعية مصر الفتاة

مفاخرنا

احفظوها أيها الشباب وآمنوا بها تصبح مصر فوق الجميع

مصر هي مركز العالم ومعلمة الانسانية وأم الحضارات
وهي منبع الحكمة وموئل الاديان جميعا
فمنها خرجت الديانة الموسوية وبها احتمت المسيحية
وهي التي رفعت لواء الاسلام عاليا وأنشأت جامعة الازهر
وهي التي حاربت اوربا الصليبية فهزمتها وأسرت ملوكها
وهي التي أنقذت المدنية والعالم من شر التتار المجرمين
وهي التي أفنت أعداءها وغزاتها وبقيت حية خالدة
وهي التي رمت بالجيوش الانجليزية الى البحر
وهي التي قرعت جيوشها أبواب أوروبا وأخاف أسطولها الاساطيل أيام محمد علي
وهي التي تمتد حتى خط الاستواء آخر حدود السودان
وهي التي تقود الاسلام اليوم وستؤول اليها زعامته
وهي التي ستصبح فوق الجميع رغم أنف الجميع

المبادىء العشرة

لكيما تكون جنديا من جنود مصر الفتاة

١) لا تتكلم الا بالعربية ولا ترد على من لا يخاطبك بها ولا تدخل محلا لا يكتب اسمه بالعربية

٢) لا تشترِ الا من مصري . ولا تلبس الا ما صنع في مصر . ولا تأكل الا طعاما مصريا

٣) تطهر فقاطع الخمور . ودور اللهو الحرام والسينما الاجنبية

٤) تطهر فصل لربك وأم المسجد يوم الجمعة ان كنت مسلما والكنيسة يوم الاحد ان كنت مسيحيا ، ويوم السبت ان كنت يهوديا

٥) احفظ نشيد (اسلمي يا مصر) ورتله بكل نفسك في كل حفل وليكن أنشودتك في كل مكان

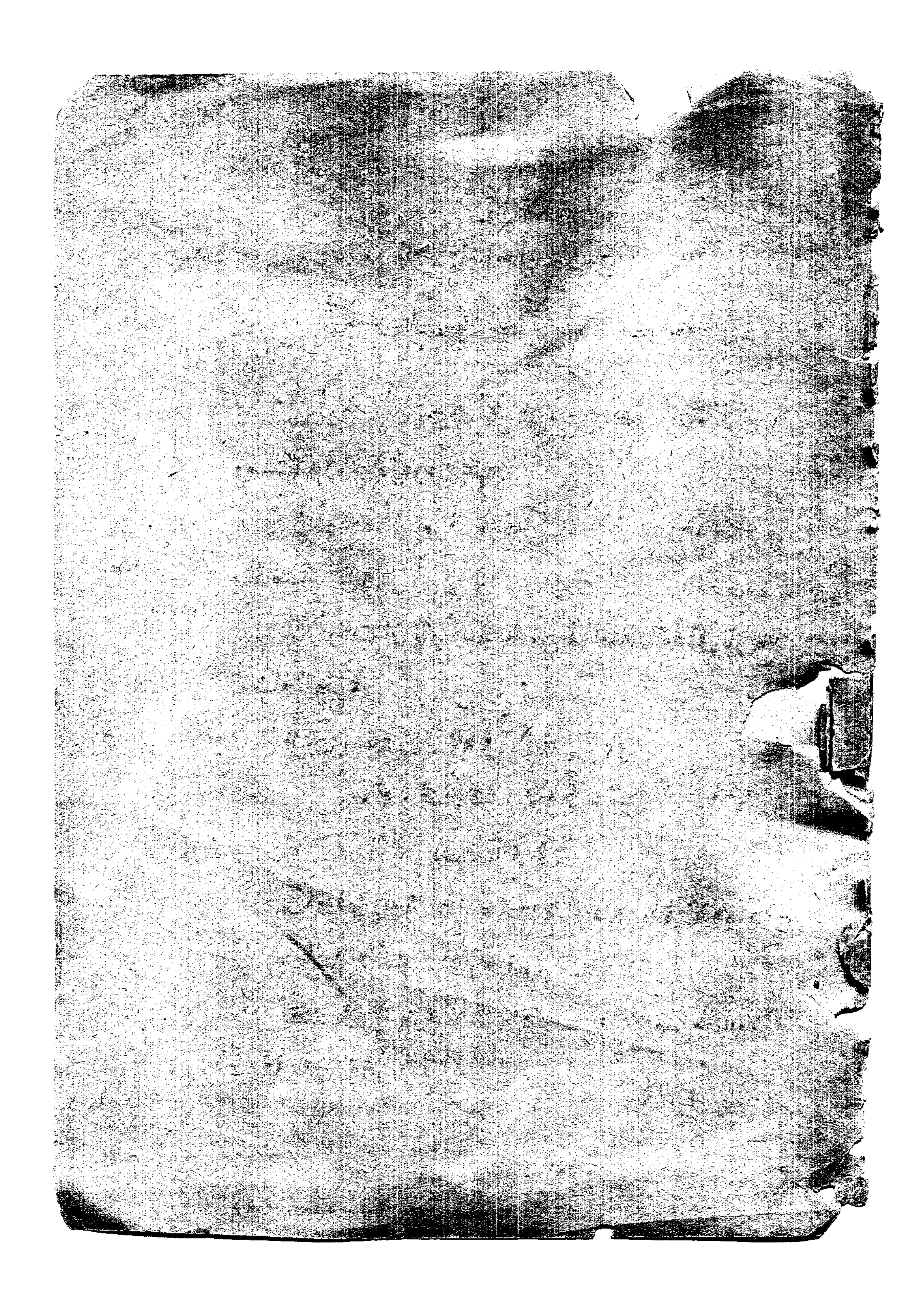
٦) حاسب نفسك في كل ليلة ماذا فعلت في يومك من اجل بلادك ومجدها ومصر في كل مكان واتقها بنفسك كمصري وامتلىء ايمانا بمجدك وقوتك

٧) احتقر كل ما هو أجنبي بكل نفسك وتعصب لقوميتك حتى الجنون

٨) بلادك هي مصر والسودان معا لا يتجزآن ولا ينفصلان

٩) وغايتك أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام

١٠) وليكن شعارك دائما : الله . الوطن . الملك



ايمانى

للاستاذ احمد حسين

الكتاب السجين بعد أن أطلق سراحه

ان أردت أن تعرف كل شىء عن مصر الفتاة تاريخها ومستقبلها ومبادئها وبرنامجها . .

ان أردت أن تعرف تاريخ كفاح الاستاذ احمد حسين وتفاصيل ايمانه

اذا أردت ان تقرأ سلسلة من المرافعات الفذة فى تاريخ القضاء المصرى

فأنت واجد ذلك كله فى كتاب ايمانى

٤٢٠ صفحه ١٠ قروش

يبـــاع فى

مكتبة النهضة ـ شارع المدابغ امام جريدة الاهرام

مكتبة الانجلو ـ شارع قصر النيل

يطلب فى البريد من ناشره الاستاذ احمد الشيمى صندوق بوستة رقم ٣٦٣